العرب
الأربعاء 2021/10/20
السنة 44 العدد 12215

التبكير بالانتخابات البرلمانية اللبنانية لا يوقف الانهيار الاقتصادي

توافق بين القوى السياسية الرئيسية على عرقلة التحقيق في انفجار بيروت

لم يلق قرار البرلمان اللبناني الذي يقضي بالتبكير بالانتخابات البرلمانية أي صدى لدى اللبنانيين الذين يعيشون أوضاعا اقتصادية صعبة وأجواء اجتماعية مشحونة عمقتها المواجهات الطائفية. ويعزو متابعون ذلك إلى أن الانتخابات لن تغيّر وضعهم ولن توقف الانهيار الاقتصادي.

اللبنانيون يريدون رغيفا وسلاما

بيروت – وافق البرلمان اللبناني الثلاثاء على تبكير موعد الانتخابات النيابية إلى السابع والعشرين من مارس 2022 عوضا عن الثامن من مايو من العام ذاته، مما يترك لحكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي بضعة أشهر فقط لمحاولة تأمين خطة إنعاش من صندوق النقد الدولي وسط الانهيار الاقتصادي الذي يشهده البلد.

وتفاقمت في لبنان الأزمة المالية التي وصفها البنك الدولي بأنها من أشد حالات الكساد في التاريخ الحديث، بفعل أزمة سياسية مستمرة منذ أكثر من عام قبل أن يشكل ميقاتي حكومة مع الرئيس ميشال عون.

وفقدت العملة اللبنانية 90 في المئة من قيمتها وانزلق ثلاثة أرباع السكان إلى براثن الفقر وأصبحت الحياة اليومية معاناة متواصلة بسبب نقص السلع الأساسية مثل الوقود والأدوية.

وعندما يُشكّل البرلمان الجديد ستعمل حكومة ميقاتي كحكومة تصريف أعمال حتى يجري التصويت بالثقة على رئيس وزراء جديد يكلف بتشكيل حكومة.

لينا الخطيب
متباينون في السياسة لكنهم متحدون في معارضة المساءلة

وتقدم موعد الانتخابات، التي كانت مقررة في مايو، لتجنب إجراءات خلال شهر رمضان، إلا أن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل أعلن أنه سيطعن في تغيير موعد الانتخابات بسبب " تقاطع عدد من المهل الانتخابية مع الصوم عند الطوائف المسيحية".

وتعهد ميقاتي، الذي تركز حكومته على إنعاش المحادثات مع صندوق النقد الدولي، بضمان إجراء الانتخابات دون تأخير، وقد حثت حكومات غربية على ذلك. لكن خلافا حول التحقيق في انفجار مرفأ بيروت العام الماضي، والذي أودى بحياة أكثر من 200 شخص ودمر أجزاء كبيرة من العاصمة بيروت، يهدد بالإطاحة بهذه الحكومة.

وطالب وزراء، لهم علاقة بسياسيين طلب قاضي التحقيق طارق بيطار استجوابهم في قضية الانفجار، الأسبوع الماضي بإبعاد بيطار عن التحقيق.

وقال ميقاتي بعد ذلك إن الحكومة لن تعقد اجتماعا آخر حتى يتم التوصل إلى اتفاق لحل هذه المشكلة.

وعلى الرغم من خلافاتها حول مواضيع عدة تتّفق قوى سياسية رئيسية في لبنان على عرقلة التحقيق القضائي في قضية انفجار بيروت المروّع، والذي من شأنه أن يعرّضها للمساءلة.

ولا تتردّد بعض هذه القوى في الإقدام على خطوات سياسية وقضائية وحتى استخدام الشارع، لوقف المسار القضائي الحالي الذي يقوده بيطار، رغم المخاطر التي ينطوي عليها تحريك الشارع، وخاصة المخاطر التي تهدد السلم الأهلي.

ومنذ انفجار المرفأ في الرابع من أغسطس لم يحرز التحقيق المحلي أي تقدّم، بعد أن رفضت السلطات تحقيقاً دولياً. وخلال الأشهر الماضية اصطدمت محاولات بيطار وسلفه فادي صوان لاستجواب مسؤولين سياسيين وأمنيين بتدخلات سياسية ودعاوى قضائية علّقت التحقيق مرتين، ورفض المدعى عليهم المثول أمامه، قبل أن يدعو حزب الله، الرافض الأساسي لعمل بيطار، وحليفته حركة أمل إلى تظاهرة للمطالبة بتنحي بيطار تطورت إلى أعمال شغب وإطلاق نار أوقع سبعة قتلى.

وتقول مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز تشاتام هاوس لينا الخطيب "تتفق الطبقة الحاكمة في لبنان على الرغبة في التخلي عن تحقيق المرفأ وستستخدم كافة الوسائل المتاحة لعرقلة مساره".

ولئن كانت قوى سياسية رئيسية –من بينها تجمّع رؤساء الحكومات السابقين– تنتقد أيضا عمل بيطار إلا أن حزب الله، القوة العسكرية والسياسية الأبرز في البلاد، يقود الحملة ضده متهماً إياه بـ"تسييس" التحقيق و"الاستنسابية" في الادعاء على مسؤولين، وطالب بقاض "صادق وشفاف" لاستكمال التحقيق. ومنذ ادعائه على رئيس الحكومة السابق حسان دياب وثلاثة وزراء سابقين من حلفاء حزب الله، إضافة الى أمنيين، يواجه بيطار ضغوطاً سياسية متزايدة يخشى مراقبون أن تؤدي إلى عزله على غرار سلفه فادي صوان الذي نُحي في فبراير بعد ادعائه على مسؤولين سياسيين.

ولم تثمر ضغوط حزب الله وحلفائه بدفع ميقاتي الأسبوع الماضي إلى تبني مطلب تنحية بيطار، الأمر الذي أطاح بجلسة للحكومة ويهدد بعرقلة عملها بعد شهر من تشكيلها في خضم انهيار اقتصادي غير مسبوق لينتقل التوتر إلى الشارع.

وتخشى الطبقة السياسية أن يشكل تقدّم التحقيق حول انفجار المرفأ "سابقة" بعد نظام سياسي كرّس الإفلات من العقاب منذ نهاية الحرب الأهلية، فيما يخشى أركانها احتمال أن يخضع أي منهم للمساءلة.

وتقول الخطيب إن مكونات الطبقة السياسية "قد تتباين في السياسة لكنها تتحد في الاستفادة من النظام، ومن هنا أتت معارضتها أي خطوات لإصلاحه أو لتكريس المساءلة داخله".

استمرار العمل بقانون الدفاع في الأردن يثير جدلا

عمّان – تثير مواصلة الأردن العمل بقانون الدفاع الذي التجأت إليه السلطات لمجابهة فايروس كورونا جدلا واسعا بعد أن انحسر الوباء بشكل لافت، فيما تتهم أطراف داخلية وخارجية عمّان باستغلال القانون لقمع الاحتجاجات الشعبية والتضييق على الحريات الفردية في المملكة.

ويقول مراقبون إنه لم يعد هناك مبرر منطقي لاستمرار العمل بالقانون سوى استغلاله في التضييق على الحريات والتصدي لاحتجاجات شعبية وشيكة باتت ظروف اندلاعها مهيأة مع اتساع هوة الفقر لدى الأردنيين وانكماش اقتصادي ساهم في توتير الأجواء الاجتماعية.

ومنذ أكثر من عام ونصف العام تم إقرار العمل بقانون الدفاع بموجب مرسوم ملكي بناء على طلب من مجلس الوزراء آنذاك لمواجهة كورونا.

وتنص المادة 124 من الدستور الأردني على أنه "إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ يصدر قانون باسم قانون الدفاع"، وهو بمثابة قانون طوارئ يعطي صلاحيات واسعة غير مقيدة وغير مكتوبة لرئيس الوزراء.

وفي ظل تحسن لافت في الوضع الوبائي سمحت الحكومة الأردنية بإعادة العمل في مختلف القطاعات وألغت حظر التجوّل بشكل كامل، وهو تطور ينهي الأسباب المعلنة التي دفعت إلى اتخاذ القرار.

وقال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان الإثنين إن "استمرار العمل بقانون الدفاع يؤكد السلوك الانتقائي في تطبيق القانون، خاصة مع استخدام السلطات للقانون ذريعة لتقييد الحريات العامة في عدة أحداث شهدتها البلاد منذ مارس 2020".

وذكر المرصد أن "السلطات الأردنية استخدمت قانون الدفاع للحد من الحريات العامة، ومن ذلك قرارها بإغلاق نقابة المعلمين بصفة غير قانونية بتاريخ الخامس والعشرين من يوليو 2020، وقمع الاحتجاجات التي رافقت الأزمة حيث احتجزت حينها نحو 720 معلمًا لعدة ساعات بحجة تطبيق أوامر الدفاع".

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وجه رئيس الحكومة السابق عمر الرزاز إبان صدور مرسوم إقرار العمل بالقانون، بأن "يكون تطبيقه والأوامر الصادرة بمقتضاه في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يمس حقوق الأردنيين السياسية والمدنية ويحافظ عليها، ويحمي الحريات العامة والحق في التعبير التي كفلها الدستور".

واعتبر النائب في البرلمان الأردني صالح العرموطي أن "استمرار العمل بقانون الدفاع من شأنه وقف العمل بكل قوانين الدولة، ويصبح صاحب القرار في الدولة هو شخص رئيس الوزراء فقط أو من يفوضه".

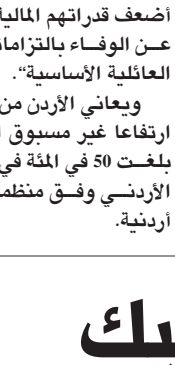
صالح العرموطي
قانون الدفاع أصبح قانون تعسف وتضييق على الحريات

مازن مرجي
الآلاف من العاملين فقدوا مصادر دخلهم بسبب قانون الدفاع

وأضاف "الواجب ونحن دولة المؤسسات والقانون وقف العمل بقانون الدفاع لأنه أصبح قانون جباية وتضييق على الحريات وحقوق المواطنين والتعسف في استعمال الحق، وانعكس سلبا على القطاع الاقتصادي".

وتابع "الأصل أن يطبق قانون الصحة العامة، فهو يفي بالغرض ويغطي كل ما يجب".

وتنص المادة 22 من قانون الصحة العامة الأردني الصادر عام 2008 على أنه "إذا تفشى مرض وبائي في المملكة أو أي منطقة فيها، فعلى الوزير أن يتخذ جميع الإجراءات وبصورة عاجلة لمكافحته ومنع انتشاره".

ووفقا لقانون الدفاع تم إيقاف الزيادات على الرواتب للقطاع العام، وتخفيض الرواتب وساعات العمل للعاملين في القطاع الخاص، وفقدان الدخل كاملا للعاملين برواتب يومية أو لحسابهم الخاص.

وقال المحلل الاقتصادي مازن مرجي "كل ذلك أدى إلى فقدان مئات الآلاف من العاملين مصادر دخلهم، وبالتالي أضعف قدراتهم المالية، وسبب لهم عجزا عن الوفاء بالتزاماتهم واحتياجاتهم العائلية الأساسية".

ويعاني الأردن من بطالة مزمنة بلغت ارتفاعا غير مسبوق العام الجاري حيث بلغت 50 في المئة في أوساط الشباب الأردني وفق منظمات غير حكومية أردنية.

الجيش السوري يحشد في حلب تأهبا لاجتياح تركي وشيك

دمشق – تواصل القوات الحكومية السورية الحشد في ريف حلب الشمالي والغربي ورفع الجاهزية تأهبا لاجتياح تركي جديد لمناطق شمال سوريا كان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قد أعلن عنه في وقت سابق دون تحديد تاريخه.

واستقدمت القوات الحكومية تعزيزات نوعية خلال اليومين الماضيين إلى شمال حلب، وبشكل خاص إلى بلدة تل رفعت التي تقع بالقرب من خطوط التماس مع المسلحين المدعومين من تركيا.

يأتي هذا بينما أكدت مصادر من المعارضة السورية المسلحة أن القوات التركية والفصائل الموالية لها استعدت للقيام بعمل عسكري ضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والوحدات الكردية في مناطق شمال سوريا خلال الأسبوع الجاري.

وأوضحت هذه المصادر أن العمل العسكري سيستهدف وحدات حماية الشعب الكردية وقوات قسد في مناطق تل رفعت ومنبج وعين العرب في ريف حلب ومنطقة عين عيسى في ريف الرقة الشمالي وتل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي.

وكان جاويش أوغلو أكد مؤخرا أن بلاده ستقوم بكل ما يلزم من أجل تطهير مناطق في شمال سوريا من المسلحين الأكراد، وذلك بعد تصريح للرئيس رجب طيب أردوغان قال فيه "لقد نفد صبرنا تجاه بعض المناطق التي تعد مصدرا للهجمات الإرهابية من سوريا تجاه بلادنا".

نفير لصد تركيا

وقالت تركيا إن الشرطة في منطقة أعزاز السورية هوجمت بصاروخ موجه يوم الأحد الفارط من تل رفعت من قبل وحدات حماية الشعب التي تصنفها أنقرة جماعة إرهابية مرتبطة بشكل وثيق بمسلحين يشنون تمردا منذ عقود في جنوب شرق تركيا.

وشنت القوات التركية ثلاث عمليات توغل في الأراضي السورية في السنوات الخمس الماضية، وفرضت سيطرتها على مئات الكيلومترات على طول الشريط الحدودي وتوغلت بعمق 30 كيلومترا تقريبا في شمال سوريا.

وتنشط مقاتلات روسية ومقاتلون مدعومون من إيران ومسلحون مدعومون من تركيا ومتشددون إسلاميون وقوات أميركية وقوات حكومية سورية عبر مناطق في شمال سوريا، إضافة إلى وحدات حماية الشعب الكردية.

وتعتبر الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب حليفا رئيسيا في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا. ولروسيا قوات في المنطقة لدعم الرئيس السوري بشار الأسد.

واعتبر الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا أن هناك "تنسيقا واضحا" في استهداف مناطق الشمال السوري برًا وجوًا من قبل قوات سوريا الديمقراطية وروسيا.

وقال المتحدث باسم الجيش الوطني الرائد يوسف حمود الاثنين إن هذا التنسيق يبعث رسالة مفادها أن موسكو ضامنة لقسد، موضحاً أن روسيا تستثمر قسد في سياسة "الرفع العسكري من أجل استخدامها بالضغط خلال المفاوضات السياسية".

وأضاف حمود أن الرسالة الثانية موجهة إلى قسد، ومفادها أن روسيا قادرة على حماية هذه المجموعة المدعومة من الولايات المتحدة، في ظل ما يشاع عن خطة للانسحابات الأميركية من المنطقة.

مولود جاويش أوغلو
سنقوم بكل ما يلزم لتطهير شمال سوريا من المسلحين الأكراد

وحول تصاعد التهديدات التركية بشن عملية عسكرية ضد قسد، أكد حمود أن "الخيارات كلها متاحة وعلى طول امتداد خط الجبهة المشترك"، مضيفا "لا شيء مستبعدا والمعارك لم تنته في سوريا، ومازالت الأجواء تتجه نحو التصعيد وهذا ما يبدو لنا من خلال متابعة الأوضاع السياسية والعسكرية".

ويرى الباحث عبدالوهاب عاصي أن التصعيد المتبادل من قبل تركيا وروسيا ينذر باحتمال انهيار نظام وقف إطلاق النار بشكل غير مسبوق، أي بما يشمل جميع مناطق سيطرة المعارضة السورية.

وتوصلت تركيا وروسيا مؤخرا إلى اتفاق بشأن خفض التصعيد في شمال سوريا غداة اللقاء الذي جمع بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سوتشي، إلا أن مراقبين يشككون في صمود هذا الاتفاق لأن الوقائع على الأرض لا تعكس ذلك.

عريضة لدعم السوريين المهددين بالترحيل من الدنمارك

كوبنهاغن – طالبت مبادرة شعبية قدمها عدد من الناشطين إلى البرلمان الدنماركي بعدم حرمان السوريين القادمين من العاصمة دمشق من تصاريح إقامتهم، فيما تؤكد الأمم المتحدة أن سوريا ليست بلدا آمنا.

وقررت الدنمارك في الصيف الماضي إعادة النظر في ملفات السوريين القادمين من العاصمة السورية الخاضعة لسيطرة النظام السوري، في خطوة اتسعت مذاك لتشمل المتحدرين من محيط دمشق، على أساس أن "الوضع الراهن في دمشق لم يعد يبرر تصريح الإقامة أو تمديده". وأثار هذا القرار الذي حظي بتأييد غالبية السياسيين في الدنمارك ضجة كبيرة.

وذكر نص العريضة الذي وقعه الثلاثاء أكثر من 52 ألف شخص، ويتوقع أن ينظر فيه البرلمان، "نريد أن يعدل البرلمان القانون الذي يسمح للسلطات الدنماركية بإعادة اللاجئين إلى سوريا في الوضع الراهن".

ونددت منظمة العفو الدولية، في تقرير نُشر في سبتمبر، بتعرّض العشرات من اللاجئين الذين عادوا أدراجهم إلى سوريا لعدة أشكال من الانتهاكات على أيدي قوات الأمن.

وتم سحب تصاريح إقامة 248 شخصا كانوا قد حصلوا في الأصل على تصاريح مؤقتة، وفقا للأرقام الصادرة في مايو عن وكالة الهجرة.

وبمجرد استنفاد سبل الاستئناف يصبح أمام المرفوضين ما يصل إلى ثلاثة أشهر لمغادرة البلاد طواعية قبل وضعهم في مركز اعتقال إداري لتعذّر ترحيلهم إلى سوريا في غياب العلاقات الدبلوماسية بين كوبنهاغن ودمشق.

ويعيش حوالي 35500 سوري في المملكة الإسكندنافية البالغ عدد سكانها 5.8 مليون شخص، وصل أكثر من نصفهم في عام 2015، بحسب معهد الإحصاء الوطني.